تركيا لواشنطن: «أنقذوا الأبرياء من هجمات النظام السوري بدل تصريحات تدعم الإرهابيين»

القيادة المركزية الأمريكية: روسيا تلعب دور مشعل الحريق ورجل الإطفاء بسوريا

مسلحون من الفصائل المقاتلة في سوريا

طفلة تتلقى العلاج بعد غارة على عفرين

- موسكو تؤكد الالتزام بوقف إطلاق النار الذي ترعاه الأمم المتحدة في سوريا
- لافروف يطالب فصائل المعارضة بـ «خطوات لإنجاح الهدنة» في الغوطة
- منظمة حقوقية تتهم الجيش التركي ومسلحين أكراد بمهاجمة مدنيين في عفرين
- تبادل أسرى بين الجيش الحر وقوات النظام في حلب

عواصم – «وكالات» : قال قائد القيادة المركزية الأمريكية، إن روسيا تلعب دورا يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في سوريا وتقوم بدور كل من «مشعل الحريق ورجل الإطفاء» في نفس الوقت.

وقال القائد العسكري الأمريكي جوزيف فوتيل، خلال جلسة للجنة القوات المسلحة بمجلس النواب الأمريكي: «من الناحية الدبلوماسية والعسكرية تلعب موسكو دور كل من مشعل الحريق ورجل الإطفاء حيث تشعل التوترات بين كل الأطراف في سوريا.. ثم تلعب دور المحكم لحل النزاعات في محاولة لتقويض وإضعاف المواقف التفاوضية لكل طرف».

في الوقت نفسه قال فوتيل، إن انشطة إيران «الخبيثة» تشكل تهديدا لاستقرار المنطقة على الأمد البعيد.

من جانب اخر انتقدت الخارجية التركية أمس الأربعاء، التفسير الأمريكي للقرار الأممي بشأن الهدنة في سوريا.

وقال المتحدث باسم الخارجية التركية حامي اقصوي إن «التصريحات الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية حول وجوب قراءة تركيا نص قرار مجلس الأمن 2401 عن الهدنة في سوريا بشكل جيد، لا تستند إلى أي أساس، ومحاولة لتحريف محور ذلك القرار».

ونقلت وكالة الأنباء التركية عنه أن «المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية هيذر نـاورت لم تستطع إدراك السبب الذي دفع مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار وقف إطلاق النار في سوريا، أو أنها تحاول تحريف الغاية الأساسية للقرار».

وأوضح أن «الهدف الأساسي من قرار مجلس الأمن الصادر السبت الماضي، وقف هجمات النظام السوري على الغوطة الشرقية، التي أدت إلى مقتل مئات الأشخاص وتخريب المدارس والمستشفيات».

وكانت المتحدثة الأمريكية طالبت الليلة الماضية تركيا بإعادة قراءة القرار، وفي إشارة إلى استمرار عمليات الجيش التركي ضد المسلحين الأكراد في منطقة عفرين السورية رغم القرار الأممي، أكدت أن القرار كان واضحا بشموله جميع المناطق السورية، كما أنه نص على الجماعات المتطرفة المستثناة.

وأشار اقصوي إلى أن «قرار مجلس الأمن الدولي لم يُدرج منطقة عفرين بين المناطق التي تعاني من أوضاع إنسانية سيئة، وأن العملية العسكرية الجارية في عفرين تستهدف التنظيمات الإرهابية التي تشكل خطرا على وحدة الأراضي السورية والأمن القومي التركي».

وقال إن «تركيا ليست طرفاً في الصراع الدائر في سوريا، وأن عملية غصن الزيتون الجارية في عفرين، تعتبر حقا مشروعا لتركيا استنادا إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بحق الدفاع عن النفس».

وأوصى واشنطن بالعمل على إنقاذ الأبرياء من هجمات النظام السوري، «بدل الإدلاء بتصريحات داعمة للإرهابيين».

وكان الجيش التركي أطلق الشهر الماضي عملية ضد منطقة عفرين، تقول تركيا إن العملية تهدف إلى إقامة منطقة آمنة بعمق 30 كيلومترا في شمال سوريا. ويشار إلى أن تركيا تعتبر المسلحين الأكراد في سوريا فرعا لمنظمة «حزب العمال الكردستاني» التي تنشط في مناطق بجنوب شرق تركيا، وتصنفها أنقرة على أنها منظمة إرهابية انفصالية.

من ناحيتها أكدت روسيا أمس الأربعاء، التزامها بوقف إطلاق النار الذي ترعاه الأمم المتحدة في سوريا، وذلك بعد اتهامها من الولايات المتحدة بالإخلال بالقرار.

ونقلت وكالة «تاس» الروسية عن المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف القول إن روسيا والنظام السوري «ماضيان في السعي لتأمين الأوضاع الإنسانية الضرورية».

وفي إشارة إلى الاشتباكات على أطراف الغوطة الشرقية على مشارف دمشق، قال بيسكوف: «في سبيل تنفيذ القرار الذي تبنته الأمم المتحدة، تقوم روسيا بكل ما هو ممكن لضمان الوقف الإنساني لإطلاق النار وحلحلة الوضع في الغوطة الشرقية».

وحمّل بيسكوف الجماعات المتطرفة المسؤولية عن انتهاكات وقف إطلاق النار، وأضاف: «مثل هذه الاستفزازات لا تساعد في توفير الفرصة لتنظيم الوضع بطريقة سلمية».

من جانب آخر حمّل وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أمس الأربعاء، فصائل المعارضة السورية مسؤولية إنجاح «الهدنة الإنسانية» في الغوطة الشرقية.

وأضاف أن بلاده ستواصل دعم جيش النظام السوري «للقضاء على التهديد الإرهابي».

وقال لافروف أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: «أعلنت روسيا والحكومة السورية إقامة ممرات إنسانية في الغوطة الشرقية، و الدور الآن على المسلحين من فصائل المعارضة، والأطراف الراعية لهم للتحرك».

من جهة أخرى انهمت منظمة العفو الدولية، الجيش التركي والى حد ما وحدات حماية الشعب الكردية، بشن هجمات على مدنيين في سوريا.

وجاء في بيان للمنظمة أمس الأربعاء، أن الجيش التركي يقصف بالمدفعية على نحو عشوائي منطقة عفرين التي تتمركز فيها الميليشيات الكردية شمالي سوريا.

وأضاف البيان أن وحدات حماية الشعب الكردية تقصف من جانبها بالقنابل والصواريخ منطقة أعزاز السورية التي تسيطر عليها القوات التركية على بعد نحو 20 كيلومترا من منطقة عفرين.

وجاء في البيان استنادا إلى إفادات شهود عيان أمكن التحقق منها أن عشرات المدنيين قتلوا في المنطقتين.

يذكر أن الجيش التركي بدأ عملية عسكرية شمالي سوريا في 20 يناير (كانون الثاني) الماضي.

وتسيطر على المنطقة وحدات حماية الشعب الكردية التي تعتبرها تركيا الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني المحظور.

وفي المقابل تدعم الولايات المتحدة وحدات حماية الشعب الكردية في قتالها ضد تنظيم داعش.

ودعت العفو الدولية الولايات المتحدة وروسيا ودولاً أخرى إلى دفع تركيا ووحدات حماية الشعب الكردية إلى إنهاء الهجمات على المدنيين.

وأضافت المنظمة: «التقارير عن القصف المدفعي العشوائي للقرى والمناطق السكنية في المدن مغلقة لأقصى درجة، استخدام المدفعية وأنواع سلاح أخرى غير دقيقة التصويب محظور وفقا للقانون الدولي، ويتعين على كافة الأطراف إيقاف مثل هذه الهجمات على الفور».

وبحسب بيانات الهلال الأحمر الكردي، قتل في القصف التركي في عفرين حتى الآن 93 شخصا، وأصيب 313 آخرون، بينما قتل في الهجمات الكردية في أعزاز أربعة مدنيين وأصيب العديد من الأفراد.

من ناحية أخرى كشف قائد عسكري في قوات درع الفرات التابع للجيش السوري الحر، عملية تبادل أسرى بين الحر والقوات الحكومية السورية، أمس الأربعاء.

وقال القائد العسكري، الذي طلب التحفظ على هويته: «تجري الأربعاء صفقة تبادل أسرى مع القوات الحكومية في قرية دير قاق قرب بلدة نادف في ريف حلب الشرقي يتم بموجبها تسليم تسعة عناصر من القوات الحكومية مقابل تسعة من عناصر الجيش السوري الحر».

وأكد القائد العسكري، أن «العناصر التسعة الذين سيسلمون نقلوا من حلب الى بلدة نادف وأن موعد التسليم منتصف نهار الأربعاء».

يشار إلى أن هذه أول عملية تبادل أسرى بين القوات الحكومية وقوات درع الفرات التي خاضت معارك عديدة في ريفي حلب الشمالي والشرقي ضد القوات الحكومية السورية.

الزعيم الكردي السوري صالح مسلم: الاتهامات التركية «كاذبة»

صالح مسلم

«وكالات» : قال الزعيم الكردي السوري صالح مسلم الثلاثاء، «إنه كان على علم بوجود أمر اعتقال تركي لكنه لم يأخذه على محمل الجد ووصف المزاعم التركية ضده بأنها كاذبة».

وأفرجت محكمة عنه الثلاثاء رغم دعوة تركيا لاستمرار حبسه لحين إصدار طلب تسليم.

وأضاف مسلم، الذي تعهد للمحكمة التنسيقية بالبقاء داخل الاتحاد الأوروبي انتظارا لإجراءات أخرى، للصحافيين «إنه لم يقرر بعد إلى أين سيذهب» لكنه قال أن لديه تصريح إقامة في فنلندا العضو في الاتحاد الأوروبي.

توجيه اتهامات بالإرهاب لمغربي قتل امرأتين طعناً في فنلندا

اتهم ممثلو الادعاء الفنلندي الثلاثاء، رجلاً بتهمتي قتل في حادث طعن أدى إلى مقتل شخصين العام الماضي، قائلين إن الهجوم ارتكب «بنية الإرهاب».

والرجل المتهم مغربي يدعى عبد الرحمن بوعناني، وهو محتجز انتظاراً لمحاكمته.

وقتلت امرأتان فنلنديتان في الهجوم الذي وقع في 18أغسطس الماضي في وسط مدينة توركو جنوب غربي فنلندا.

وقال بيان محكمة توركو إن بوعناني، اتهم أيضاً بـ«معاني تهم شروع في قتل بنية الإرهاب».

ومن المقرر عقد جلسة تحضيرية في 20 مارس. ومن المرجح أن تبدأ المحاكمة في أبريل.

وذكرت الإذاعة العامة «واي ال اي» الفنلندية، إن بوعناني لم ينكر أنه كان وراء هجوم الطعن، ولكن خلال الاستجواب لم يقل إنه نفذ الهجوم بنية الإرهاب.

وانتهى المكتب الوطني للتحقيق من تحقيقه في وقت سابق من الشهر الجاري، وأضاف أن الهجوم استغرق حوالي 5 دقائق.

وقالت الشرطة إنها لم تجد دليلا على أن بوعناني عضو في أي منظمة إرهابية وإنها تعتقد أنه تصرف بمفرده.

وعندما فحصت الشرطة هاتفه المحمول، عثرت على صور ومقاطع فيديو عن تنظيم داعش المتطرف. كما عثرت على بيان مكتوب وشريط فيديو بين ممتلكاته.

وزير الخارجية المصري ينتقد تقرير «بي بي سي» الأخير ضد مصر أمام مجلس حقوق الإنسان

شكري : ما تحقق وسيتحقق علامات مضيئة على طريق تأسيس دولة ديمقراطية حديثة

وزير الخارجية المصري سامح شكري مع نظيرته السويدية مارغوت فالستروم

القاهرة – «وكالات» : أعرب وزير الخارجية المصري سامح شكري في كلمته أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف، عن أسفه لافتقار أداء بعض وسائل الإعلام للمهنية المطلوبة واستنادها لمصادر مفبركة ومكذوبة تحقيقاً لأغراض سياسية أو بحثاً عن السبق الصحفي، آسفاً بما اتبعته هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي في تقريرها الأسبوع الماضي.

وأشار شكري إلى الحملة البطولية للقوات المصرية الباسلة لاقتلاع الإرهاب من شمال شرق سيناء، وذلك في إطار استراتيجية شاملة تلتزم بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وينوه إلى اعتزام مصر الترويج لمبادرتها حول أثر الإرهاب على التمتع بحقوق الإنسان للعام الرابع على التوالي.

وقال شكري إن حقوق الإنسان أولوية بعد ثورتي 2011 و2013، حيث تم العمل على تعديل قانون الحق في التجمع السلمي، وتعديل قانون المجلس القومي لحقوق الإنسان لضمان استقلاليته وفعاليته، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية، مشيراً إلى أنها علامات مضيئة في مسيرة مصر هذا العام نحو تعزيز الحقوق والحريات.

وأوضح شكري أن «ما تحقق وسيتحقق من علامات مضيئة على طريق تأسيس دولة ديمقراطية حديثة ومُستدامة في مصر لا ينبغي أن يُنسينا ما تواجهه مصر بشكل خاص، ومحيطها الجغرافي بشكل عام، من تحديات غير مسبوقة في خطورتها، قيد الإرهاب الآثمة تستمر في حصد الأرواح وتهديد الأنفس، فلم ترحم المصلين في مساجدهم وكنائسهم، وتواصل سعيها العابث لإنهاك الاقتصاد والمساس بوحدة وتماسك الأمة المصرية، والنماء كلمتي هذه تواصل قوات إنفاذ القانون المصرية الباسلة حملتها الشاملة لاقتلاع الإرهاب من شمال شرق سيناء، وذلك في إطار استراتيجية شاملة تلتزم بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان في مُواجهة بؤر الإرهاب امنيا وفكريا ومحاصرة مصادر تمويله وتسليحه في الداخل والخارج».

وعلى الصعيد الإقليمي قال شكري: «يمر العالمان العربي والإسلامي، وقارتنا الإفريقية الأم بأخطار تحرم جانبا كبيرا من مُواطنيهم من العيش في أمن ورخاء، وفي قلب هذه التحديات تقف قوى الهدم والتدمير التي تسعى لتقويض دعائم الدول الوطنية واستبدالها بمستنقع من التطرف والطائفية والفوضى، ولقد كان لهذه المساعي المشئومة وما اقترن بها من تدخلات خارجية ضيقة الأفق دور لا ريب فيه فيما آلت إليه الأوضاع في سوريا وليبيا واليمن وجنوب السودان والصومال من تفكك لبنية الدولة الوطنية واضطرابات واسعة النطاق. كما يتواصل قلقنا العميق إزاء ما يتعرض له مُسلمو الروهينجا في ميانمار من معاناة مُتواصلة».

وتابع: «لا يمكن تناول التحديات الإقليمية دون الالتفات للأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يزداد الموقف تعقيداً بما يترك الشعب الفلسطيني ضحية المزيد من الانتهاكات ويحول دون إدراكه لحقه المشروع في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مُستقلة عاصمتها القدس الشرقية».

من ناحية أخرى التقى وزير الخارجية المصري سامح شكري، نظيره الليبي محمد الطاهر سيالة، على هامش مشاركته في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان في جنيف، واستعرضا خلال اللقاء أبرز المستجدات على الساحة الليبية، بما في ذلك الجهود التي يقوم بها المبعوث الأممي لتقريب مواقف الأطراف الليبية المختلفة والاعداد للانتخابات.

وأكد شكري التزام مصر الدائم بدعم جهود الاستقرار والوفاق الوطني في ليبيا وفقا لتطلعات كافة أبناء الشعب الليبي، كما استفسر وزير الخارجية من نظيره الليبي عن تقييمه لتطورات الوضع الأمني وجهود مكافحة الإرهاب في ليبيا، مؤكدا وقوف مصر وتضامنها الكامل مع الشعب الليبي الشقيق في سبيل تحقيق الاستقرار واستكمال اضطلاع مؤسسات الدولة بدورها.

وأعرب وزير الخارجية شكري عن قلقه من الاضطراب الأخير في الأوضاع الأمنية في بعض المدن الليبية، ومساعي بعض الأطراف الخارجية لإمداد الجماعات المتطرفة بالسلاح بما يقوض الجهود الإقليمية والأممية لحفظ الاستقرار ودفع العملية السياسية في ليبيا.

من جانب آخر استعرض وزير الخارجية المصري سامح شكري مع نظيرته السويدية مارغوت فالستروم التطورات الخاصة بملف سد النهضة، حيث أعربت الوزيرة السويدية عن تفهمها لأهمية مياه النيل بالنسبة لمصر، مشيرة إلى استعداد بلادها للتعاون مع مصر في مجال إدارة الموارد المائية من خلال معهد ستوكهولم الدولي للمياه لما يتمتع به من خبرة وسمعة مرموقة في هذا المجال.

جاء ذلك خلال لقائهما على هامش اجتماعات الشق رفيع المستوى من الدورة السابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان والتي تنعقد بمدينة جنيف السويسرية، اليوم الثلاثاء.

وأشاد الجانبان خلال اللقاء بالتنسيق والتشاور الذي تم بين البعثتين في نيويورك إبان شغل مصر المقعد غير الدائم في مجلس الأمن، والتطلع لاستمرار هذا التنسيق خلال عضوية السويد هذا العام، كما تناولا في هذا الصدد أهمية تدشين آلية تشاور سياسي بين وزيري خارجية البلدين تجتمع بصورة دورية لتحقيق مزيد من التنسيق في الموضوعات الثنائية والقضايا متعددة الأطراف.

كما أثنى وزيرا خارجية مصر والسويد على الزيارة الناجحة التي قامت بها وزير التجارة السويدية إلى مصر خلال الشهر الجاري، واهتمام مصر بهذه الزيارة باعتبارها الأولى على مستوى الزيارات الوزارية خلال العامين الماضيين.